

جدلية اللفظ والمعنى في التراث النقدي

الأستاذ الدكتور: صالح مفقوده
طالب الدكتوراه: ابراهيم فكرون
قسم الآداب واللغة العربية
كلية الآداب واللغات
جامعة بسكرة (الجزائر)

Abstract:

This study aims at the determination of the relation between the signifier and the signified. It also looks up into the ancient Arab thought in general. In addition, it tries to detect the rivalry between critics in the past as well as making clear the dimensions of the controversy between the signifier and the signified and its reflection on literature.

Note worthily, this research does not only attempt to show critics' sayings, but it is a serious try to shed light on the most important attitudes taken by those critics and analyzing them. Thus, the subject has settled on four of them: those arguing for the signifier, others who put them together, a third party which unite between them and the fourth party that sees only the relation between them.

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد العلاقة بين اللفظ والمعنى، والاطلاع على الفكر العربي القديم في عمومته، كما يسعى هذا المقال إلى الكشف على الخصومة بين النقاد قديما، مع تبين أبعاد الجدال القائم بين اللفظ والمعنى وانعكاسه على الأدب.

وحري بالبيان أن ما يسوقه هذا البحث ليس مجرد عرض لأقوال النقاد، بل هو محاولة جادة لتسليط الضوء على أهم المواقف المتخذة من طرف النقاد وتشريحها، فاستقام الموضوع على أربعة مواقف، بين من يتعصب للفظ ويحتج له، وآخر يرى في الجمع بينهما، وبين ثالث يميل إلى وحدة اللفظ والمعنى، وفريق رابع ينظر إلى العلاقة القائمة بينهما.

إن قضية اللفظ والمعنى من الموضوعات التي كثر الحديث فيها من طرف النقاد منذ القديم، أثارها النقاد اليونانيون أيام عصرهم الذهبي عندما كانت المحاورات الفلسفية والأدبية تعقد في حضرة سقراط وأرسطو وأفلاطون، وكانوا من القائلين بتفضيل المعاني، على خلاف الروم الذين كانوا مولعين بجمال الأسلوب والزخرفة اللفظية التي تضمن لهم روعة الإطار الخارجي⁽¹⁾ فقضية اللفظ والمعنى من أهم القضايا التي شغلت عقول النقاد والبلاغيين قديما سواء من حيث اللفظ والمعنى أو العلاقة بينهما، لذلك لا يكاد يخلو أي مصدر قديم من الحديث عن ثنائية اللفظ والمعنى، ويمكن اعتبارها من أبرز قضايا النقد الأدبي « فالاهتمام باللفظ والمعنى في النقد العربي القديم قدم الأدب نفسه، إذ تنقل لنا الروايات عناية الشاعر الجاهلي بضرورة دقة أداء اللفظ للمعنى⁽²⁾ » وهذا ما نجد في أقوال الشعراء المتقدمين بين مجيد في استعمال اللفظ والمعنى، وبين مقصر في استعمالها.

إن موضوع اللفظ والمعنى من أبرز القضايا الخلافية التي عرفها الدرس النقدي القديم، والتي اهتم بها العرب منذ القديم إذ تعتبر « إحدى مشكلات النقد الكبرى وجانب مهم من نظريتهم في التص الأدبي⁽³⁾ » لذلك نجد جلّ النقاد متقدمين كانوا أو متأخرين مختلفين في هذه القضية من حيث فصل اللفظ عن المعنى، أو إعطاء السبق لعنصر على الآخر، أو النظر في العلاقة الموجودة بينهما، وفي هذا البحث أحكام وآراء لأبرز النقاد في هذه القضية.

الرأي الأول: تفضيل اللفظ على المعنى

أ- الجاحظ:

يرى أن « المعاني القائمة في صدور الناس المقصورة في أذهانهم والمتخلجة في نفوسهم والمتصلة بجوارحهم، والحادثة عن فكرهم، مستورة خفية وبعيدة وحشية، محجوبة مكنونة، وموجودة في معنى معدومة الإنسان ضمير صاحبه، ولا حاجة أخيه وخليطه ولا معنى شريكه والمعاون له على أموره⁽⁴⁾ » ويضيف في هذا السياق بأن أحسن الكلام ما كان معناه ظاهرا في لفظه، ولا يتم ذلك إلا عن طريق المزاوجة بين المعنى الحسن واللفظ البليغ فيقول: « وأحسن الكلام ما كان قليلا يغنيك عن كثيره، ومعناه في ظاهر لفظه، وكان الله عزّ وجلّ قد البسه من الجلالة، وغشاه من نور الحكمة على حسب نية صاحبه وتقوى قائله، فإذا كان المعنى شريفا واللفظ بليغا، وكان صحيح الطبع بعيدا عن الاستكراه، ومنزها من الاختلال مصونا عن التكلف، صنع في القلوب صنع الغيث في التربة الكريمة⁽⁵⁾ » ويواصل الجاحظ الخوض في غمار هذه القضية مقدما في ذلك اللفظ عن المعنى فيرى: « أن المعاني مطروحة في الطريق يعرفها العجمي والعربي، والبدوي والقروي، وإتا الشأن في إقامة الوزن وتخيّر اللفظ وسهولة المخرج وكثرة الماء، وفي صحّة الطبع وجودة السبك، فإنما الشعر صناعة وضرب من التسج، وجنس من التصوير...⁽⁶⁾ » وفي هذا القول تقديم واضح للفظ عن المعنى عند الجاحظ،

ويشير في المقابل إلى منزلة اللفظ والمعنى وأثرهما في البلاغة والفصاحة من خلال الابتعاد عن غريب الألفاظ التي تؤدي إلى التعقيد المعنوي وكثرة استهلاك الألفاظ وهذا ما يؤكد بشر بن المعتمر قائلاً: «إياك والتوغر، فإنّ التوغر يُسلمك إلى التعقيد، والتعقيد هو الذي يستهلك معانيك، ويشين ألفاظك، ومن أراغ معنى كريماً فليلتبس له لفظاً كريماً، فإنّ حقّ المعنى الشريف اللفظ الشريف، ومن حقّها أن تصونها عمّا يفسدهما ويهجنها⁽⁷⁾» يلح بشر من خلال قوله على ضرورة اختيار الألفاظ السهلة البليغة التي تؤدي المعنى المقصود، وهي السبب في اختصار الألفاظ وكثرة المعاني، ولقد جعل بشر بن المعتمر من اللفظ والمعنى وإنشاء الشعر مدار صحيفته؛ إذ صوّر فيها تعامل اللفظ والمعنى في صياغة الكلام تصوير المدرك لقيم التعبير الأدبي⁽⁸⁾. ويفضّل الجاحظ في هذه القضية لكلّ عنصر فيؤكد أنّ «حكم المعاني خلاف حكم الألفاظ، لأنّ المعاني مبسّطة إلى غير غاية، وممتدة إلى غير نهاية، وأسَاء المعاني مقصورة معدودة ومحضّة محدودة... وجميع أصناف الدلالات على المعاني من لفظ وغير لفظ، خمسة أشياء لا تنقص ولا تزيد: أوّلها اللفظ، ثمّ الإشارة، ثمّ العقد، ثمّ الخط، ثمّ الحال التي تسمى نصبة⁽⁹⁾»، ويتضح لنا ممّا سبق أنّ الجاحظ تحيّر للفظ على حساب المعنى ويرى أنّ اللفظ أساس الكلام عند العرب فمهما كان اللفظ صريحاً فصيحاً بليغاً كان المعنى كذلك، ويتضح ذلك من خلال قوله: «أول البلاغة اجتماع آلة البلاغة وذلك أن يكون الخطيب رابط الجأش... متخيّر اللفظ... لا يدقق في المعاني كلّ التدقيق، ولا يفتح الألفاظ كلّ التنقيح، ولا يصفها كلّ التصفية، ولا يهذبها غاية التهذيب... وليس في الأرض لفظ يسقط البتّة، ولا معنى يبور حتّى لا يصلح لمكان من الأماكن⁽¹⁰⁾» وهذا تعبير صريح لضرورة اختيار الألفاظ مع عدم التدقيق في المعاني فشبه ذلك بآلة البلاغة، فالمراد من تعبيره الالتزام بالدقّة والمهارة في الربط والإخراج وهي صفة للآلة، ويستنطد الجاحظ في كلامه حول هذا الموضوع المهم، مبتنئاً من يتوافق كلامه مع اسم البلاغة فيقول في ذلك: «لا يكون الكلام يستحقّ اسم البلاغة حتّى يسابق معناه لفظه، ولفظه معناه، فلا يكون لفظه إلى سمعك أسبق من معناه إلى قلبك⁽¹¹⁾» فهنا الجاحظ يجعل اللفظ والمعنى ثنائية متلازمة فيستحيل التفريق بينهما، ولا يمكن الفصل بينهما في كلّ حال إلى أنّه يعطي الأسبقية للفظ على المعنى.

إنّ المعنى إذا اكتسى معنى حسناً، وأعاره البليغ مخرجاً سهلاً، ومنحه المتكلم دلاً متعشّقاً صار في قلبك أحلى، ولصدرك أملاً، والمعاني إذا كسبت الألفاظ الكريمة، وألبست الأوصاف الرفيعة، تحولت في العيون عن مقادير صورها، وأربت على حقائق أقدارها بقدر ما زينت، وحسب ما زخرفت، فقد صارت الألفاظ في معاني المعارض، وصارت المعاني في معنى الجوّاري والقلب الضعيف وسلطان الهوى ومدخل خدع الشيطان خفي... ولا تجعل همك في تهذيب الألفاظ، وشغلك في التخلّص إلى غرائب المعاني وفي الاقتصاد بلاغ، وفي التوسط مجانباً للوعورة، وخروج في سبيل من

لا يحاسب نفسه... ليصل في الأخير إلى حكم لكل من يحبّ الغلو أو التقصير فيقول أكره الغلو كما تكره التقصير⁽¹²⁾.

إذن يبدو أنّ الجاحظ قد فضّل تفصيلاً دقيقاً في قضية اللفظ والمعنى، فوقف موقف المعلم الحكيم، وأراد من خلال أحكامه السابقة أن يدقق في الموضوع محاولاً الخروج بحكم شامل يرضي النقّاد وينهي الجدل القائم في الساحة النقدية « والواقع أنّ الجاحظ عالج مسائل متعددة الجوانب من قضايا البلاغة والتقدّ الأدبي، وكان يبدو لنا من خلال ذلك، معلماً فذاً وقّمة شاهقة في تاريخ البلاغة والتقدّ، فهو من خلال ما قدّم للبلاغة والتقدّ من مادة، وبما بثّ فيها من الأفكار النابتة، والآراء الشخصية، كان قد ترك تأثيراً عظيماً على جميع من جاء بعده من البلاغيين والنقاد⁽¹³⁾ ».

ب- أبو هلال العسكري:

نجد أبي هلال العسكري يدلي بدلوه في هذه القضية، ويؤكد أنّ اللفظ أساس استقامة المعنى، فكان رأيه في القضية مطابقاً لرأي الجاحظ فيعتبر « أنّ الفصاحة تمام آلة البيان فهي مقصورة على اللفظ، لأنّ الآلة تتعلق باللفظ دون المعنى، والبلاغة إنّما هي إنباء المعنى إلى القلب فكأنّها مقصورة على المعنى⁽¹⁴⁾ » فهنا تصرّح لصاحب الصناعتين بتقديم اللفظ على المعنى، وأنّ آلة البيان متعلقة باللفظ لا بالمعنى، ويصوّر لنا العلاقة الموجودة بين اللفظ والمعنى؛ إذ يجعلها زوجاً متلاحماً لا يمكن الفصل بينهما، لكنّه يعطي الأسبقية للفظ على المعنى وهو في ذلك يشبّه اللفظ بالكسوة قائلاً: « إنّ الكلام ألفاظ تشتمل على معانٍ تدلّ عليها ويعبر عنها، فيحتاج صاحب البلاغة إلى إصابة المعنى كحاجته إلى تحسين اللفظ لأنّ المدار بعد على إصابة المعنى، ولأنّ المعاني تحتل من الكلام محل الأبدان، والألفاظ تجري معها مجرى الكسوة، ومرتبة إحداها على الأخرى معروفة⁽¹⁵⁾ » نلمس اهتمام العسكري بهذه القضية، فخصّص لها مجالاً واسعاً في كتابه، وأكّد على ضرورة التعلّق والعمل بالألفاظ السهلة، الحسنة، الجزلة، السلسلة، المستقيمة، وهذا ما قد يجعل من « الصناعة ضرباً من البناء الهندسي الذي يقوم على تحيّر الألفاظ تحييراً دقيقاً⁽¹⁶⁾ » ويذهب بنا التّأقّد إلى ضرورة اختيار اللفظ الحسن وتوظيفه، لأنّ الشأن في البلاغة يرتبط باللفظ أكثر من المعنى « لأنّ الكلام إذا كانت عباراته رتّة ومعرّضه خلقاً لم يسمّ بليغاً، وإن كان مفهوم المعنى مكشوف المغزى، ألا ترى إلى الذي كتب إلى بعض معامليه: قد تأخّر الأمر فيما وعدت حملة ضحوة النهار، والقوم غير مقيمين، وليس لهم صبري، وهم في الخروج أنفاً، فإن رأيت في إزاحة العالّة مع الجهد فعلت إن شاء الله، فعنائه مفهوم ومغزاه معلوم، وليس كلامه بليغ⁽¹⁷⁾ » ويواصل أبو هلال رحلته في هذا الموضوع مؤكداً أنّ البلاغة اسم يمدح به الكلام الواضح السهل، القريب السلس الخلو، وما خالفه من الكلام المستهيم المستغلق والمتكلف المتعقّد والمستعجن ليس بليغ، ويعلّق العتايي على هذا الموضوع قائلاً: « كلّ من أفهمك حاجته فهو بليغ، وإنّا عنى: إن أفهمك حاجته

بالألفاظ الحسنة، والعبارة النيرة فهو بليغ»⁽¹⁸⁾، ويذهب بعد ذلك إلى مشكلة أخرى مفادها ضرورة المعارضة بين اللفظ والمعنى: « ينبغي أن تجرى مع الكلام معارضة، فإذا مررت بلفظ حسن أخذت برقبته، أو معنى بديع تعلقت بذيله، وتحذر أن يسبقك فإنه إن سبقك تعبت في تتبعه، ونصبت في تطلبه، ولعلك لا تلحقه على طول الطلب، ومواصلة الدأب»⁽¹⁹⁾ وفي سياق معالجته لهذه القضية، نجده يفرق بين نوعين من اللفظ، ويجدد أجناس الكلام المنظوم بثلاثة: الرسائل والخطب والشعر وجميعها تحتاج إلى حسن التأليف وجودة التركيب، فالتنوع الأول: حسن الرصف وهو أن توضع الألفاظ في مواضعها، وتمكّن في أماكنها، ولا يستعمل فيها التقديم والتأخير، والحذف والزيادة، إلا حذفاً لا يفسد الكلام، ولا يعمي المعنى، وتضمّ كل لفظة منها إلى شكلها، وتضاف إلى لفظها. أمّا النوع الثاني: فسوء الرصف تقديم ما ينبغي تأخيره منها، وصرافها عن وجوها، وتغيير صيغتها ومخالفة الاستعمال في نظمها، ويعلق العتايبي على هذا فيقول: الألفاظ أجساد والمعاني أرواح، وإتيا تراها بعيون القلوب، فإذا قدمت منها مؤخرًا، أو أخرت منها مقدّمًا أفسدت الصورة وغيّرت المعنى، كما لو حوّل رأس إلى موضع يد، أو يد إلى موضع رجل، لتحوّلت الحلقة، وتغيّرت الحلية⁽²⁰⁾، ثمّ ينتقل إلى التفصيل والشرح لأهم المعايير التي يجب توفرها في اللفظ لغاية جذب القارئ فيقول: « لا ينبغي أن يكون لفظك وحشياً بدوياً، وكذلك لا يصلح أن يكون مبتذلاً سوقياً...والمختار من الكلام ما كان سهلاً جزلاً لا يشوبه شيء من كلام العامة وألفاظ الحوشية وما لم يخالف فيه وجه الاستعمال»⁽²¹⁾، كما يشير إلى أنّ أجود أنواع الشعر وأحسنها ما اكتسى حلة اللفظ الجميل التسلس العذب « فمن أفضل فضائل الشعر، أنّ ألفاظ اللغة إنّما يؤخذ جزلها وفصيحتها، وخلقها وغريبتها من الشعر، ومن لم يكن راوية لأشعار العرب تبين التقص في صناعته»⁽²²⁾ « فيلحّ العسكري على ضرورة الرواية لأشعار العرب، معتبراً الرواية عاملاً مهماً في كسب الفصاحة والتمكّن من صناعة الشعر.

فالظاهر أنّ التأقد في كتابه فضل اللفظ على المعنى، لأنّ آلة البيان عنده مقصورة على اللفظ فقط، وأنّ المعاني تسكن في الألفاظ فتدلّ وتعبر عنها الكلمات؛ إذن فمن الضروري أن يتحلّى البليغ بإصابة اللفظ وتخيّره كحاجته إلى المعنى، وكلّما كان اللفظ جميلاً كان البناء جيّداً كحاجة النجار مثلاً للخشب الجيّد، ويرى أنّ المعنى مهمّاً كان جيّداً وراقياً، فإنّه لا ينال مكانة إذا كان لفظه وحشياً غريباً، إذن فالعسكري يركّز بدقة على اللفظ وجماله وحسن اختياره كونه الأساس في بناء الكلام بمختلف أنواعه.

الرأي الثاني: وحدة اللفظ والمعنى

أ- ابن رشيق القيرواني:

يرى أنّ اللفظ والمعنى زوجا متلاحما ومتناسقا لا يمكننا الفصل بينهما، فابن رشيق في كتابه العمدة خصص لهذه القضية بابا كاملا سماه ب - في باب اللفظ والمعنى - وأكد على ضرورة تناسقهما وارتباطهما ولا يمكن الفصل بينهما فيقول: « اللفظ جسم، وروحه المعنى، وارتباطه به كارتباط الروح بالجسم: يضعف بضعفه، ويقوى بقوته، فإذا سلم المعنى واختل بعض اللفظ كان نقضا للشعر وهجنة عليه⁽²³⁾ » فابن رشيق مال إلى مذهب الوسط، فلم يعط الأسبقية لأي عنصر، فاللفظ عنده بدون معنى جسد ميت، والمعنى بدون لفظ روح بلا جسد، وهو يبيّن العلاقة الموجودة بين اللفظ والمعنى، فحاول إقناع المتلقي بالأهمية الكبيرة للمعاني وشدة ارتباطها بالألفاظ، فالمعنى يستلزم اللفظ واللفظ يستدعي المعنى، ثم يبدي رأيه في من سبقه فيقول: « للتاس فيما بعد آراء ومذاهب: منهم من يؤثر اللفظ على المعنى فيجعلها غايته ووكده، وهم فرق: قوم يذهبون إلى فخامة الكلام وجزالته على مذهب العرب من غير تصنع... وفرقة أصحاب جلبة وقعقة بلا طائل معنى إلا القليل النادر: كأبي القاسم ابن هاني ومن جرى مجراه... وليس بعد كل هذا إلا الفساد وخلاف المراد⁽²⁴⁾ » فالظاهر من خلال هذا القول أنّ الناقد تكلم عن مذاهب العرب وميولهم إلى هذه القضية موضحا في ذلك أن التاس على طبقتين، الأولى: أنصار اللفظ تعلقوا بالشكل وركزوا على جمال اللفظ وورقته وجزالته، بينما الفريق الثاني: فوصفهم بأصحاب الجلبة والقعقة؛ إذ أنّهم يميلون إلى تفضيل المعنى على اللفظ، وهذا اختلاف حاصل في جلّ المسائل النقدية، وتوجد طائفة « ذهب إلى سهولة اللفظ فعني بها، واغتر له فيها الركافة واللين المفرط، كأبي العتاهية، وعباس بن الأحنف، ومن تابعهما⁽²⁵⁾ » وهذه الطائفة من خلال قوله يتضح أنّها أباحت الركافة واللين المفرط بحجة سهولة الألفاظ قصد مراعاة حاجة العامة « ومنهم من يؤثر المعنى على اللفظ فيطلب صحته ولا يبالي حيث وقع من هجنة اللفظ وقبحه وخشونته: كابن الترمي وأبي طيب، ومن شكّلها⁽²⁶⁾ » وهذا الفريق عكس من سبقهم فهتمهم المعنى الدقيق والصحيح دون مراعاة اللفظ وحسنه.

وخلص ابن رشيق في تناول هذه القضية إلى أنّ معظم النقاد مالوا إلى تفضيل اللفظ على المعنى، مستشهدا في ذلك بشواهد « وأكثر التاس على تفضيل اللفظ على المعنى، سمعت بعض الحدّاق يقول: قال العلماء: اللفظ أعلى من المعنى ثمنا وأعظم قيمة، وأعزّ مطلباً؛ فإنّ المعاني موجودة في طباع التاس، يستوي الجاهل فيها والحادق، ولكنّ العمل على جودة الألفاظ وحسن التسبك، وصحة التاليف، ألا ترى لو أنّ رجلا أراد في المدح تشبيه رجل لما أخطأ أن يشبهه في الجود بالغيث والبحر، وفي الإقدام بالأسد، وفي المضاء بالسيف، وفي العزم بالسيّل، وفي الحسن بالشمس، فإن لم يحسن

تركيب هذه المعاني في أحسن حلاها من اللفظ الجيد الجامع للرقّة والجزالة والعذوبة والطلاوة والسهولة والحلاوة لم يكن للمعنى قدر⁽²⁷⁾ « يظهر لنا من خلال حكم ابن رشيق على جمهور النقاد المتقدمين للفظ على المعنى أنّ السبب في ذلك يرجع إلى كونه أساس الكلام وأنّ المعنى تابع له، وبالتالي مهما تخيّرنا اللفظ كان المعنى جيّدا والعكس، ويمثّل لذلك بأجسام البشر المصابة بالعرج والشلل والعمور، كالمعنى السليم مختلّ اللفظ، ويرى إن اختلّ المعنى وضعف بعضه كان للفظ في ذلك حظّ أوفر، ويمثّل له بالجسم المريض مرضا روحيا، مؤكدا عدم وجود معنى مختلّ إلا في حالة اختلال اللفظ، أما إذا اختلّ المعنى كلّهُ وفسد بقي اللفظ مواتا لا فائدة فيه وإن كان حسن الطلاوة، كالميت لا ينقص من جسده شيء في رأى العين، إلا أنّه لا ينفع به ولا فائدة منه، وكذلك إن اختلّ اللفظ جملة وتلاشى لم يصح له معنى؛ لأننا لا نجد روحا في غير جسم البتة⁽²⁸⁾، كما وصف ابن رشيق بعض النقاد « - باين وكيع- الذي يمثّل المعنى بالصورة واللفظ بالكسوة⁽²⁹⁾»، وهي رسالة صريحة لأيّ هلال العسكري الذي مثّل للمعاني بالأبدان والألفاظ بالكسوة⁽³⁰⁾، ومنه فصاحب العمدة يرفض رفضا مطلقا فكرة الفصل بين اللفظ والمعنى، ووقف موقف وسط في هذه القضية، واعتبر اللفظ جسم وروحه المعنى، ومثّل لارتباطها كارتباط الروح بالجسم وبالتالي يستحيل الفصل بينهما، أو تفضيل عنصر عن الآخر كونها عنصران أساسيان فكلّ منهما متأثر بالآخر قوّة وضعفا، ففي صواب وصحّة المعنى مع اختلال بعض اللفظ تنقص قيمة الشعر، وفي حال ضعف ونقص المعنى يضعف اللفظ وهكذا، والمتنوع لآراء النقاد السابقين من الجاحظ والعسكري وغيرهما؛ يدرك أن ابن رشيق توسّع في المسألة بالاستفادة من طرح المتقدمين.

ب- ابن الأثير:

ومن النقاد من سار على نهج سابقه فكان موقفه في هذه القضية مطابقا لموقف ابن رشيق، فابن الأثير صاحب المثل السائر يقرّ بوحدة اللفظ والمعنى واستحالة الفصل بينهما، ويرى أنّ « قوّة اللفظ بقوّة المعنى⁽³¹⁾ » وهذا القول مطابق لمقولة ابن رشيق -اللفظ جسم والمعنى روح- فالناقد يقر بأنّ المعنى يضعف لضعف اللفظ، ويقوى بقوّته، وأنّ عناية العرب بالألفاظ إنّما هو عناية لمعانيها وفي هذا السياق يقول: « اعلم أنّ اللفظ إذا كان على وزن من الأوزان ثمّ نقل إلى وزن آخر أكثر منه، فلا بدّ أن يتضمّن من المعنى أكثر مما تضمّنه أولا، لأنّ الألفاظ أدلّة على المعاني، وأمثلة للإبانة عنها، فإذا زيد في الألفاظ أو أوحيت القسمة زيادة المعنى⁽³²⁾ » وفي هذا إشارة واضحة إلى ضرورة التناسق بين اللفظ والمعنى، موضحا أنّ اللفظ تابع للمعنى، حتى في حالة تغيّر وزن اللفظ فوجب تغيّر المعنى حسب تغيّر اللفظ، ومنه فإنّ الناقد يشير إلى قيمة المضمون والشكل معا، ويبيّن طبيعة التوافق بينها وهذا كلّهُ ينتهي بنا إلى نتيجة مفادها شدّة الارتباط بين المادّة والصورة، أو بين اللفظ والمعنى، أو بين

الفكرة والعاطفة من ناحية، والخيال واللفظ من ناحية ثانية، ولا يمكن فصل قيمة واحدة عن الأخرى وذلك واضح في الأدب، وإذا تقرر هذه الصلة الوثيقة بين المادة والصورة، أو بين اللفظ والمعنى، أو بين الصورة والمضمون كما يُعبّر الآن، فمن غير المعقول أحيانا أن نُسند قوّة التأثير أو جمال البيان إلى أحدهما دون الآخر، فاللفظ فثله الخيال بالنسبة إلى العاطفة وسيلة إلى نقل المعنى، ولا قيمة له إلا بمعناه كما أنّ المعنى لا يجي إلا باللفظ⁽³³⁾.

وخلاصة القول في مذهب ابن رشيقي ومن وافقه أنّ اللفظ والمعنى أو الصورة والمضمون، ليس شيئين منفصلين، كالكأس وما يكون فيه من شراب؛ بل هما مترابطان ترابط الثوب بمادته، وكلّ ما تقدّم الزمن وجدنا نقاد يدخلون في هذه المعركة، لكن جلّهم يقدّمون اللفظ على المعنى، وذلك أشبه بالمصنوعات من الذهب أو الفضة، فهم لا يهتمون بالمادّة في حدّ ذاتها بل في الصنعة نفسها، في شكل القرط وجاله على سبيل المثال، ومثّل بالماء حين يعرض في آنية مختلفة فضيّة، وذهبية، وخرفيّة، فسيعجبك الإناء ولن تفكر حين يعجبك في الماء أو ما يحتويه، وانتقل شوقي ضيف إلى مكانة هذه القضية وآراء الغرب حولها، فأشار إلى أنّ مشاكل الأدب وجدت في النقد الغربي منذ عهد أرسطو، حقا هو لم يصرح بالانفصال بين الجانبين؛ بل هو على العكس أشار إلى الصلة بينهما، كما أشار إلى وحدة العمل الأدبي، وأنّ بين اللفظ والمعنى تلازما دقيقا⁽³⁴⁾.

الرأي الثالث: الجمع بين اللفظ والمعنى

أ- ابن قتيبة:

وهناك من ذهب إلى الجمع بين اللفظ والمعنى وفي مقدمتهم ابن قتيبة في كتابه - الشعر والشعراء- فجعلوا الحكم مقياسا في بلاغة الكلام، وميزانا لقيمته الفنيّة، ورأوا أنّ الشعر يسمو بسموّهما ويقبح تبعاً لهما، فابن قتيبة في كتابه قسم الشهر إلى أربعة أضرب: (ضرب منه حسن لفظه وجاهد معناه، وضرب حسن لفظه وساء معناه، وضرب قصر لفظه وحسن معناه، وضرب تأخّر لفظه وتأخّر معناه)، ويشرع بعدها في التمثيل لكلّ ضرب من أقوال الشعراء، ويخلص إلى تأخّر بعض أشعار العلماء من الأصمعي وابن المقفّع والخليل بن الخليل ويضعهم في الحانة الأخيرة في مصنّفه، ويستثنى منهم - خلف الأحمر- فإنّه كان أجودهم طبعاً وأكثرهم شعراً⁽³⁵⁾، لكن نجد بعض النقاد رفضوا هذه التقسيمات، واتهموه بفساد رأيه في العلاقة بين اللفظ والمعنى، فعبد القاهر الجرجاني ومحمد مندور أبدوا استحسانهم في الأبيات المنسوبة إلى كثير عزة التي قالها أثناء أداء مناسك الحج والتي كان مطلعها⁽³⁶⁾:

وَلَمَّا قَصَيْتُنَا مِنْ مِيٍّ كُلِّ حَاجَةٍ وَمَسَّحَ بِالْأَزْكَانِ مَنْ هُوَ مَايَسُحُ
وَشُدَّتْ عَلَيَّ حُدُبُ الْمَهَارِيِّ رِحَالُنَا وَلَا يَعْلَمُ الْغَادِي الَّذِي هُوَ زَائِسُ
أَخَذْنَا بِأَطْرَافِ الْأَحَادِيثِ يَبْتَنُّنَا وَسَالَتْ بِأَعْتَاقِ الْمُطِيِّ الْأَبَاطِحُ

فبعد القاهر الجرجاني يثني على بلاغة كثير، ويستحسن موقع الاستعارة، وإصابة الغرض، وحسن الترتيب، وتكامل البيان، ووصول المعنى إلى القلب مع وصول اللفظ إلى السمع واستقراره في الفهم، ويشرح الجرجاني هذه الآيات ردا على ابن قتيبة الواصف للمعنى بالضعيف، فقال: عبّر عن المناسك بأجمعها والخروج من فروضها وسننها، من طريق أمكنه أن يقصر معه اللفظ، ثم انتقل إلى وصف طواف الوداع الذي هو آخر الأمر، ودليل المسير الذي هو مقصوده من الشعر، ليصل بعدها إلى ذكر مسح الأركان، وذلك بتوظيف لفظة "الأطراف" على الصفة التي يختص بها الرفاق في السفر من التصرف في فنون القول، وأنبأ بذلك عن طيب النفوس، وقوة النشاط، وفضل الاعتباط، كما حمد من وفق لفضاء العبادة الشريفة ورجا حسن الإياب، وتنتسم روائح الأحيّة والأوطان⁽³⁷⁾. ويرى محمد مندور أنّ تقسيم ابن قتيبة للفظ والمعنى عيبا كبيرا، مفصحا بخطئه في العلاقة بينهما، ثم لا يستغرب ذلك لأنه رجل أراد أن يجمع ما يقع الاحتجاج به في النحو وفي كتاب الله عزّ وجلّ، وفي حديث النبي - صلى الله عليه وسلم -، غافلا عن قيمة الشعر الذاتية، ويستنتج أنّ علاقته القائمة بين اللفظ والمعنى مستندة إلى إحدى المسلمات، وهي ضرورة حمل البيت لمعنى أخلاقي ويقصد بالمعنى أحد الأمرين وهما: (فكرة - معنى أخلاقي). ويحكم في الأخير على أنّ نظرة ابن قتيبة للموضوع كانت ضيّقة، مؤكداً أنّ مادة الشعر ليست المعاني الأخلاقية، كما أنّها ليست الأفكار، وإنّ من أجود ما يمكن أن يكون مجرد تصوير فني⁽³⁸⁾.

وفي المقابل يصرّ ابن قتيبة على صحّة منهجه في الكتاب موضحا: « أنّ الشاعر الجيد من سلك هذه الأساليب، وعدل بين هذه الأقسام، فلم يجعل واحدا منها أغلب على الشعر، ولم يطل فيملّ السامعين، ولم يقطع بالنفوس ظمأً إلى المزيد⁽³⁹⁾»، فاللفظ والمعنى عنده يتعرضان معا للجودة والقبح أو الحسن، والحاصل تما تقدم أنّ بعض النقاد خاصّة " الجرجاني " استحسن هذه التقسيمات، لكن الخلاف ظهر جليا في إسناد الأحكام على التمازج الشعرية، خاصّة الضرب الثاني (حسن لفظه وتأخر معناه) لما رأوا ما حملته الألفاظ من فصاحة وجمال ورونق، ويظهر لنا من خلال طرح ابن قتيبة تأثره بمنهج الجاحظ في تقسيمه للفظ والمعنى، معطيا الزيادة لضرب جاد لفظه وحسن معناه محاولا التسوية بين اللفظ والمعنى ويجعلها حسنين جميلين.

ب- قدامة بن جعفر:

والأمر لا يختلف كثيرا مع قدامة بن جعفر، ولم يخرج على ما جاء به ابن قتيبة، فوقف عند هذه القضية، وفصل بين اللفظ والمعنى من خلال تعريفه للشعر قائلا: « قول موزون مقفى يدلّ على معنى⁽⁴⁰⁾ » وهو تعريف شامل حدّد من خلاله عناصر الشعر الأساسية بأربعة لا يزيد ولا ينقص منها شيء وهي اللفظ، والوزن، والقافية، والمعنى. ويرى أنّ هذه العناصر هي حدّ الشعر، واستنبط منها

سنة عناصر أخرى، ووجد أن اللفظ والمعنى والوزن تأتلف، فيحدث من ائتلافها معاني يتكلم فيها، ولم أجد للقافية مع واحد من سائر الأسباب الأخرى ائتلافها، إلا أنني نظرت فيها فوجدتها من جهة أنها تدلّ على معنى لذلك المعنى الذي تدلّ عليه ائتلاف مع معنى سائر البيت، ولذلك حصر تقسيمه إلى أربعة أقسام أخرى وهي: (اللفظ والمعنى، اللفظ والوزن، المعنى والوزن، والمعنى والقافية) واستغنى عن عنصرين آخرين متآلفين وهما: (اللفظ والقافية، والوزن والقافية) وهو بذلك يركّز على الأجناس الشعرية المتآلفة، وبدأ يعلّل لكلّ عنصر واضعاً بذلك قاعدة لكلّ ضرب ليحدّد من خلاله جيّد الشعر من رديئه، ولكلّ ضرب جيّد وردىء لاحقين بالشعر⁽⁴¹⁾.

فالتأقّد من خلال منبج كتابه الذي فصل فيه اللفظ على المعنى ولم يوحد بينهما، أراد أن يبيّن للمتلقّي أنّ الفضل راجع لمن يعطي المعاني والألفاظ الصورة اللائقة كي يصير الشعر جيّداً، وذلك بتتبع أضربه، ونجده من خلال نظريته في الائتلاف أنّه: « أولى المعنى أهميّة كبرى في نظريته في الشعر عامّة، حيث يؤلّف مدخلا عنده يضبط تصوّره ائتلاف عناصر النصّ بالاستناد إلى فكرة - صورة المعنى - التي ستمتّل المنطلق في تحديد فكرته عن الائتلاف، كما يتنزّل المعنى لدى قدامة إلى مستويين: مستوى العنصر الذي يشملها، وغيره من عناصر النصّ التّركيب الائتلافي في الشّامل، وهو بذلك يغدو مادة غير مفارقة لشكلها. ومستوى المعنى في ذاته حيث يبحث من منظور قيمته وغايته، وفي هذا المستوى الثاني يضبط درسه في مسارين هما: محاصرته من منظور الغرض وتشخيصه ضمن قالب منطقيّ توضّح فيه حدود المعنى عامّة، وهو ما أسماه بنعوت المعاني وعبوها⁽⁴²⁾». فالتأقّد وضع قاعدة لهذه القضية ممثّلة في قوّة الشّاعر في صناعته واقتداره عليها، وهي رسالة واضحة على ضرورة الربط المحكم بين المعاني والألفاظ وتجويد الصّياغة ويرى أنّ تناقض الشّاعر في حكمه على القصائد ليس عيباً وهذا ما يوضحه من خلال قوله: « ومما يجب تقديمه أيضاً أنّ مناقضة الشّاعر نفسه في قصيدتين أو كلمتين، بأن يصف شيئاً وصفاً حسناً ثمّ يذمّه بعد ذلك ذمّاً حسناً، بيّنا غير منكر عليه، ولا معيب من فعله، إذا أحسن المدح والذمّ، بل ذلك عندي يدل على قوّة الشّاعر في صناعته واقتداره عليها⁽⁴³⁾».

وخلاصة القول في مذهب قدامة بن جعفر؛ أنّ العمل الأدبي يجب أن يتميّز بائتلاف عناصره التّصية حيث يقول فيما سّماه بالمساواة: « وهو أن يكون اللفظ مساوياً للمعنى حتّى لا يزيد عليه ولا ينقص عنه، وهذه هي البلاغة التي وصف بها بعض الكتاب رجلاً فقال: كانت ألفاظه قوالب لمعانيه، أي هي مساوية لها لا يفضّل أحدهما على الآخر⁽⁴⁴⁾ » وفي هذا الحكم تعبير صريح وبرهان ساطع على عدم مزية لعنصر على الآخر.

الرأي الرابع: العلاقة القائمة بين اللفظ والمعنى (نظرية التظم)**أ- عبد القاهر الجرجاني:**

هذا التيار كان ممثله عبد القاهر الجرجاني من خلال كتابه "أسرار البلاغة ودلائل الإعجاز" وقد كان لتأخره زمنياً أثر إيجابي في الإطلاع على كل من سبقوه في هذا الموضوع، فأخذ منهم الزاد الكافي وأصل لهذه القضية تأصيلاً دقيقاً « فاجتمعت لديه آراؤهم، وأفاد من خبرتهم، ولكنه تجاوزهم إلى رأي خاص، وكانت في هذا المجال أصالة وتعمق، وكان صاحب مدرسة في النقد أدرك فيها ما لم يدرك النقاد⁽⁴⁵⁾ » ولعل أكبر ما اشتبه به عبد القاهر الجرجاني هو علاقة اللفظ والمعنى بالإعجاز القرآني، التي اصطاح عليها اسم - نظرية التظم - هذه النظرية التي تعد خلاصة ما أفرزته هذه القضية؛ حيث صاغ فلسفته البلاغية وجعل محوراً نظريته في التظم، والتي ربط فيها بين اللفظ والمعنى وبين دلالة الألفاظ الأسلوبية، وجعل التظم وحده هو مظهر البلاغة، ومثار القيمة الجمالية في النص الأدبي⁽⁴⁶⁾، ويشير عبد القاهر الجرجاني في الصفحات الأولى من كتابه الدلائل، أنّ الذين سبقوه قد قصّروا في الموضوع ولم يعطوه حقه في الشرح والتوضيح والإبانة فقال: « ولم أزل منذ خدمت العلم أنظر فيما قاله العلماء في معنى الفصاحة والبلاغة والبيان والبراعة، وفي بيان المغزى من هذه العبارات، وتفسير المراد بها، فأجد بعض ذلك كالترمز والإيماء، والإشارة في خفاء، وبعضه كالتنبيه على مكان الحثي ليطلب، وموضوع الدفين ليبحث عنه فيخرج⁽⁴⁷⁾ » ويريد الكاتب من خلال كتابه إيصال المعنى عن طريق الالتزام بقواعد التحو وهي أساس نظرية التظم، مؤكداً في ذلك أنه: « لا يوجد شيء يرجع صوابه وخطؤه إلى التظم إلا وهو معنى من معاني التحو أصيب به موضعه، أو عومل بخلاف هذه المعاملة فأزيل عن موضعه⁽⁴⁸⁾ » فالنظم وفقاً لنظريته هو مجموعة من الألفاظ متعلقة ببعضها البعض، تسير وفق قواعد علم التحو، والمعاني عنده لا بد أن تكون مطابقة لمقتضى الحال ويعتقد أنّ: « الغرض من التحو هنا ليس علامات الإعراب المترتبة على موقع الكلمة الجميلة، وإنما المراد به هو التحو البلاغي الذي يطابق به مقتضى الحال⁽⁴⁹⁾ » ويوضح الجرجاني كيفية ترتيب الألفاظ والمعاني وهو الأساس المعتمد في نظريته: « أن يرتب المعاني في نفسه، ويبتليها، ويبتليها، ويبتليها، ويبتليها على بعض، كما يقولون يرتب الفروع على الأصول، ويتبع المعنى المعنى، ويلحق التطير بالتظير⁽⁵⁰⁾ » ويخلص الجرجاني من خلال هذا إلى تحديد المراد من نظريته فيقول: « اعلم أنّ ليس التظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه - علم التحو - وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي نهجت، فلا تزيع عنها، وتحفظ الرسوم التي رسمت لك، فلا تخل بشيء منها، وذلك أن لا نعلم شيئاً ينتهيه الناظم بنظمه غير أن ينظر في وجوه كلّ باب وفروقه⁽⁵¹⁾ » فاهتمّ من خلال طرحه اهتماماً كبيراً بالعلاقة الموجودة بين المعاني والألفاظ في نظريته، ويتجلى ذلك من خلال قوله: « إته لا يتصوّر أن تعرف للفظ موضعاً من غير أن تعرف معناه، ولا أن تتوخى في

الألفاظ من حيث هي ألفاظا ترتيبيا ونظما، وأتكَ تتوخى الترتيب في المعاني وتعمل الفكر هناك، فإذا تم لك ذلك أتبعها الألفاظ وقفوت بها آثارها، وأتكَ إذا فرغت من ترتيب المعاني في نفسك، لم تتحجج إلى أن تستأنف فكرا في ترتيب الألفاظ، بل تجدها تترتب لك بحكم أنها خدم للمعاني، وتابعة لها، ولاحقة بها، وأن العلم بمواقع العلم في النفس، علم بمواقع الألفاظ الدالة عليها في التطق⁽⁵²⁾ « ومنه فإن رأي الجرجاني في هذه القضية جاء مركزا على العلاقة الموجودة بين اللفظ والمعنى، وبذلك يكون قد قدم في نظريته مفهوما شاملا وعملا دقيقا جاء من خلال الاستفادة من أفكار من سبقوه.

وخلاصة القول في بحثنا أن تعدد قضايا الشعر العربي دليل واضح على ثرائه ومكانته عند العرب، وما قضية اللفظ والمعنى في الحقيقة إلا انعكاس لهذا الاهتمام الذي ما أهمل جانبًا من الجوانب إلا خصه بحظه من الدراسة، وأن مذهب النقاد القدامى في هذه القضية لا تكاد تخرج عن الدائرة التي رسمها عمود الشعر من حيث أنهم « كانوا يحاولون شرف المعنى وصحته، وجزالة اللفظ واستقامته⁽⁵³⁾ » إذن فطبيعة اللفظ والمعنى التلازم، فلا وجود لمعنى دون لفظ، ولا لفظ بدون معنى، وعليه فالغاية من هذا البحث ليس مجردا لأقوال العلماء والنقاد فقط، بقدر ما هو اطلاع على الفكر العربي القديم في عمومته؛ من أجل إذكاء الوعي الثقافي التقدي لدى دارسي التقد والأدب عموما، ولعل أهمية هذه القضية النقدية وفائدتها تتجلى في هذا الدور بالذات، وأخيرا فالتقد العربي القديم بقضاياها وموضوعاته ونقاده، كان نقدا مثاليًا، جمع جوانب الشعر الشكلية والمضمونية وغيرها، بغرض تحقيق هدف واحد وهو تجويد الشعر والحفاظ على بريقه، أو التمييز بين جيد الشعر من رديئه.

الهوامش والمراجع والمصادر:

- (1)- خلدون بشير: الحركة النقدية على أيام ابن رشيق المسيلي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981م، ص 169
- (2)- لفنة حافظ الزيايدي حسين: المعنى في النقد العربي القديم حتى نهاية القرن السابع هجري، أطروحة دكتوراه، إ: حبيب الكريطي حاكم، جامعة الكوفة، 2007م، ص 13.
- (3)- صمود حمادي: التفكير البلاغي عند العرب أسسه وتطوه إلى القرن السادس، منشورات الجامعة التونسية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، تونس، السلسلة السادسة، عدد 21، 1981م، ص 433.
- (4)- الجاحظ: البيان والتبيين، مطبعة المدني المؤسسة السعودية بمصر، ط 7، تح: عبد السلام محمد هارون، 1998م، ج 1، ص 75.
- (5)- نفسه: ج 1، ص 83.
- (6)- الجاحظ: الحيوان، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ط 2، تح: عبد السلام هارون، 1965م، ج 3، ص 131-132.
- (7)- الجاحظ: البيان والتبيين، ج 1، ص 136.
- (8)- ينظر: حسين لفنة حافظ الزيايدي: المعنى في النقد العربي القديم حتى نهاية القرن السابع هجري، ص 15.
- (9)- الجاحظ: البيان والتبيين، ج 1، ص 76.
- (10)- نفسه: ج 1، ص 92-93.
- (11)- نفسه: ج 1، ص 115.
- (12)- ينظر: الجاحظ: البيان والتبيين، ج 1، ص 254-255-256.
- (13)- قصي حسين: النقد الأدبي عند العرب واليونان معاملة وإعلامه، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان، ط 1، 2003م، ص 324.
- (14)- أبو هلال العسكري: الصناعتين، دار إحياء الكتب العربية، تح: علي محمد بجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، ط 1، 1952م، ص 07.
- (15)- أبو هلال العسكري: الصناعتين، ص 07.
- (16)- حبيب مونسى: نظرية الكتابة في النقد العربي القديم، دار الغرب للنشر والتوزيع، 2001م، ص 48.
- (17)- المصدر السابق: ص 08.

- (18)- نفسه: ص 09.
- (19)- أبو هلال العسكري: الصناعتين ص 89.
- (20)- ينظر: نفسه، ص 107.
- (21)- نفسه: ص 99.
- (22)- نفسه: ص 92.
- (23)- ابن رشيقي القيرواني: العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، دار الجيل للنشر والتوزيع والطباعة، لبنان، ط 5، تخ: محمد محي الدين عبد الحميد، 1981م، ج 1، ص 124.
- (24)- ابن رشيقي القيرواني: العمدة، ج 1، ص 124-125.
- (25)- نفسه: ج 1، ص 126.
- (26)- نفسه: ج 1، ص 126.
- (27)- نفسه: ج 1، ص 127.
- (28)- ينظر: ابن رشيقي القيرواني: العمدة، ج 1، ص 124.
- (29)- نفسه: ج 1، ص 127.
- (30)- ينظر: أبو هلال العسكري: الصناعتين، ص 47.
- (31)- ابن الأثير: المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، دار النهضة، القاهرة، تعليق وتقديم: أحمد الحوفي - بدوي طبانة، ج 1، ص 245.
- (32)- ابن الأثير: المثل السائر، ج 1، ص 241.
- (33)- ينظر: أحمد الشايب: أصول النقد الأدبي، مكتبة النهضة المصرية، ط 10، 1994م، ص 246-247.
- (34)- ينظر: شوقي ضيف: في النقد الأدبي، دار المعارف، القاهرة، ط 09، 2004م، ص 163.
- (35) - ينظر: ابن قتيبة: الشعر والشعراء، تخ: أحمد محمد شاكر، دار المعارف، القاهرة، ط 1، 1958م، ج 1، ص 64-70.
- (36)- كثير عزة: الديوان، تخ: إحسان عباس، دار الثقافة، لبنان، (د.ط.)، 1971م، ص 525.
- (37)- ينظر: عبد القاهر الجرجاني: أسرار البلاغة، ص من 22 إلى 25.
- (38)- ينظر محمد مندور: النقد المنهجي عند العرب ومنهج البحث في الأدب واللغة، دار النهضة، مصر، ط 9، 2014م، ص ص 34-35.
- (39)- ابن قتيبة: الشعر والشعراء، ص 86.

- (40)- قدامة بن جعفر: نقد الشعر، تح: كمال مصطفى، مكتبة الخانجي، مصر، ط1، 1963م، ص15.
- (41)- نفسه: ص 23-24.
- (42)- الأخضر الجمعي: اللفظ والمعنى في التفكير النقدي والبلاغي عند العرب، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2001م، ص70.
- (43)- قدامة بن جعفر: نقد الشعر، تح: محمد عبد المنعم خفاجي، دار الكتب العلمي، لبنان، (د.ط)، (د. ت) ص66.
- (44)- نفسه: ص153.
- (45)- مصطفى عبد الرحمان إبراهيم: في النقد الأدبي القديم عند العرب، كلية الدراسات الإسلامية والعربية، القاهرة، 1998م، ص198.
- (46)- ينظر: نفسه، ص199.
- (47)- عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، تح: محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، مطبعة المدني، (د.ط)، (د.ت)، ص34.
- (48)- عامر فتحي أحمد: فكرة النظم بين وجوه الإعجاز في القرآن الكريم، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، 1975م، ص82.
- (49)- عامر فتحي أحمد: فكرة النظم بين وجوه الإعجاز في القرآن الكريم، ص73.
- (50)- عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص53.
- (51)- نفسه: ص81.
- (52)- نفسه: ص53-54.
- (53)- المرزوقي: شرح ديوان الحماسة لأبي تمام، تع: غريد الشيخ، فهرسة: إبراهيم شمس الدين، منشورات: محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 2003م، ص9-10.